مجلة البحوث السياسية و الادارية
JPAR
2019./ Vol. 08, N°01
E-ISSN : 2602-6104
University of Djelfa Algeria
Available online at http://www.asjp.cerist.dz

البنوك العمومية ودورها في تعزيز التجارة الالكترونية في الجزائر: واقع وآفاق

الدكتور: ابرادشة فريد

أستاذ محاضر. أ . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية

الاستاذ : عامر هني

طالب دكتوراه علوم سياسية، جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية

هيئة الانتماء جامعة محمد بوضياف المسيلة . الجزائر

Abstract (باللغة الأجنبية)

À travers cette étude, nous cherchons à découvrir le phénomène du commerce électronique et le rôle des banques publiques dans l'activation et le développement de ce type de transactions numériques, qui est encore aujourd'hui presque paralysé dans notre monde arabe, en particulier en Algérie, et ne peut bien sûr en aucun cas de développement de ce type de transaction numérique. Sans l'existence d'un système avancé de technologies de l'information et de la communication, l'avenir peut toutefois subir de nombreux développements, notamment à la lumière de la tendance grande et grave des gouvernements à la numérisation de tous les secteurs de l'etat.

Keywords: commerce électronique, rôle des banques publiques le développement, les TIC.

الملخص (باللغة العربية)

نهدف من خلال هذه الدراسة الى كشف اللثام عن ظاهرة التجارة الالكترونية، وكذا دور البنوك العمومية في تفعيل وتطوير هذا النوع من السياسات، التي و للأسف لا تزال الى اليوم في عالمنا العربي شبه مشلولة، خاصة في دول العالم العربي وبالتحديد الجزائر. بطبيعة الحال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتطور و لا أن تزدهر فكرة التجارة الالكترونية دون وجود نظام متقدم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة الى كفاءات وإمكانات بشرية ذات مستويات عالية، لكن المستقبل قد يحمل العديد من المستجدات والتطورات خاصة في ظل الاتجاه الحكومي الكبير والجاد نحو رقمنة جميع القطاعات الادارية في الدولة. ولقد حان الوقت لإرجاع الجزائر الى وضعها الطبيعي الذي احتلته عبر التاريخ.

الكلمات المفتاحية: *التجارة الالكترونية، دور البنوك العمومية في التنمية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*

المقدمة :

يعتبر قطاع التجارة في أي دولة من دول العالم، مرتكزا أساسيا وشريانا حيويا لحياة الأمة، هذا القطاع الذي يعمل على جلب العملة الصعبة وتعزيز قوة الميزانية لمواجهة مختلف التحديات والاحتياجات الجماهيرية المعاصرة والمتزايدة، ولهذا السبب تعرف دول العالم أجمع حركية قوية وكبيرة نحو تدعيم قطاع السياحة هذا القطاع المحوري والأساسي لدرجة أن مؤشر التجارة في سياسات الدول أصبح يعتبر أحد أقوى المؤشرات تأثيرا في إبراز قوة الدولة الاقتصادية، وبالتالي نجد اليوم التنافس الشرس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على من يحتل المرتبة الأولى في مجال التجارة حتى تكتمل قوتهما الاقتصادية في مواجهة أي قوة اقتصادية جديدة صاعدة قد تهدد مركزهما الحالي.

يمكن تقسيم التجارة عموما الى قسمين تجارة داخلية وتجارة خارجية، وبالاعتماد على حركية الصادرات والواردات، وكذلك على فكرة حرية السوق ...الخ، لكن مؤخرا ظهر الى جانب التجارة الكلاسيكية التقليدية نوع جديد من أنواع التجارة اصطلح على تسميته التجارة الالكترونية أو الرقمية، هذه السوق الرقمية الجديدة التي يمكن أن تدر ملايير الدولارات على اقتصاديات الدول، بل لعلها أصبحت منافسا شرسا للتجارة التقليدية من حيث سهولة الطلب عليها، وكذلك سهولة التحويل، وتوفرها على نسبة عالية من الأمان خاصة على المخصصات المالية التي يتم تحويلها إلكترونيا.

في حقيقة الأمر لقد انخرطت دول العالم المتقدم في هذا النوع من التجارة القائم على الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لكن الجزائر لاتزال ونقولها بكل حسرة وأسف تراوح مكانها في المراتب الأخيرة والمتدنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ التصنيف الأخير لسنة 2018 الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أونكتاد " وضعها في المرتبة 111 فيما يخص استخدام تكنولوجيا التجارة الرقمية، وذلك في عينة دراسية أو بحثية شملت 151 دولة. بينما في تصنيف 2016 فقد جاءت في المركز 95 عالميا في عينة دراسية تشكلت من 137 دولة.[1] وهو ما يعني أنّ الجزائر بالنظر الى هذا الرقم مازالت ترواح مكانها في هذا المجال الحساس، إن لم تكن في منحى تنازلي كارثي.

إنّ هذا الرقم المخيف طبعا كغيره من الارقام و الاحصائيات التي أصبحت تصنف الجزائر في ذيل الترتيب، ينبئ بحجم الكارثة فمثلا المرتبة 102 في مؤشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال، المرتبة 118 في السياحة، التنمية البشرية 108، الصحة أيضا .... وكل هذه المعطيات والأرقام لا تخفى على رواد الشبكة العنكبوتية. ولا على القاص أو الداني.

بطبيعة الحال لا يمكننا التحدث عن هذا الموضوع الجديد في الجزائر القديم في العالم، دون التركيز على أهم ركائز التجارة الالكترونية أو مرتكزات وأركان قيام مثل هذا النوع من التجارة والمعاملات، طبعا الأمر

[1]. سامية أيت امبارك، التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، عدد 33، 2016، ص 33.

يحتاج حقيقة الى إمكانيات تكنولوجية وبشرية وتقنية وخبراتية ضخمة جدا وعلى مستوى عال من التأهيل والاحترافية، وذلك ببساطة لتفادي أهم وأكبر التحديات والمعوقات التي تواجه مجال التجارة الالكترونية، إنها الجرائم الالكترونية التي مست جميع القطاعات التي دخلت عالم الرقمنة وليس تحديدا قطاع التجارة منفردا، طبعا هذه الجرائم التي تأخذ التجارة الالكترونية نصيبا كبيرا منها، بل و كل يوم نسمع بأرقام مخيفة مازالت تؤرق الكثير من التشريعات المقارنة في العالم، فما بالك بالجزائر التي لم تدخل الى هذا العالم الإلكتروني إلا بالشيء اليسير الذي مازالت لم تظهر من خلاله تلك الجرائم بالشكل المتعارف عليه في مختلف دول العالم التي تحتل فيها التجارة الإلكترونية مكانة متميزة.

كذلك لا يمكن بأي حال من الاحوال دخول هذا العالم التجاري الرقمي الذي تسبح في فضائه ملايين العمليات التجارية، دون وجود منظومة بنكية مصرفية عمومية وخاصة حديثة تكون متماشية مع تطلعات التجارة الإلكترونية، لأنّ المنظومة البنكية الجزائرية في الواقع لا تزال غير مفعلة خاصة التجارة الالكترونية إلاّ بالحد البسيط، لأنه الى حد اليوم لا توجد لا سوق رسمية حرة لتصريف الاموال والعملات فالسوق الموازية السوداء هي التي تستأثر بمعظم المعاملات، كذلك بورصة الجزائر الى اليوم تعتبر شبه مشلولة رغم الكفاءات التي تحتويها، والأكثر من هذا أنّ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتهرب من التعامل مع البنوك لغموض وعدم شفافية معاملاتها، وكذلك وجود الكثير من الأمراض البيروقراطية التي تجعل من المواطن وأصحاب الشركات لا يفضلون التعامل مع منظومة بنكية لا تعمل إلا بالأوامر الفوقية والهاتف مع كل أسف، وهذا كذلك يعلمه القاصي والداني.

اشكالية الدراسة:

متى يمكن للفرد الجزائري على غرار نظيره التونسي والمغربي أو المصري حتى لا نقول المواطن في أوربا أو أمريكا، أن يقتني حاجياته الأساسية والثانوية وكل شيء عبر كبسة زر في حاسوبه أو هاتفه الشخصي وعبر شبكة الانترنت أو اتصال هاتفي أو ايمايل ...الخ، ليصله كل شيء والى المكان الذي يريده، هنا تتبادر الى الذهن مجموعة من الاشكالات وليس إشكالا واحدا:

هل الجزائر حاليا أو في المرحلة الراهنة مؤهلة وجاهزة من جميع النواحي لدخول عالم التجارة الالكترونية؟ مع هذه المنظومة البنكية المتأخرة؟ وهل تمتلك الجزائر الكفاءات والاطارات والخبرات البشرية المؤهلة والمتخصصة لإنجاح مثل هذا المشروع؟ و هل تمتلك الجزائر مختلف التقنيات الملائمة والحديثة لمراقبة وتأمين العملية الإلكترونية برمتها خاصة من مخاطر القرصنة والتجسس وغيرها؟

هل البنوك العمية على اختلاف أنواعها لاسيما التجارية منها سووف تكون دافعا أو معوقا للعملية كلها؟

محاور الدراسة:

المحور الأول: المضامين المختلفة لمفاهيم الدراسة

المحور الثاني: واقع العلاقة بين البنوك العمومية والتجارة الالكترونية في الجزائر

المحور الثالث: واقع اليات تعزيز التجارة الالكترونية في البنوك العمومية الجزائرية

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى كشف الاشكالات عن واقع التجارة الالكترونية ودور البنوك العمومية في تعزيز هذا المجال من مجالات الرقمنة في

العصر الحالي، هذه العملية المتعلقة بالبيع والشراء عن بعد والتي خطت فيها دول العالم خطوات عملاقة بينما مازلنا في الجزائر لم نتحكم في هذه العملية، بل بالعكس لم ندخلها حتى.

المحور الأول: المضامين المختلفة لمفاهيم الدراسة

أولا: تعرف البنوك العمومية

تلعب البنوك في مختلف النظم التجارية والاقتصادية العالمية دور القلب النابض في جسم الإنسان، هذا الانسان الذي لا يستطيع العيش أو الحياة دون تلك الدقات والنبضات التي يعمل تنظيمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعمل كذلك على عملية ضخ الدم الى مختلف خلايا الجسم لتستمر الحياة، ولهذا لا تتوقف حياة الكائن الحي إلا بتوقف عمل هذه المضخة الربانية المذهلة، التي تضخ الدم طيلة مدة حياة الانسان، وطبعا بتوقف عمل هذه المضخة تتوقف جميع أعضاء الانسان، وهنا يمكن تشبيه البنوك من حيث الوظيفة الاقتصادية بمهمة القلب، ولذلك لابد على المنظومة البنكية والسياسات المالية في الدولة أن تكون في مستوى تطلعات مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

ومما لا شك فيه أنّ السياسات الحكومية جميعا لا تقوم إلاّ إذا كانت هناك سياسة مالية متطورة لمراقبة جميع السياسات الاخرى التي تنبثق عها ، وإذا تحدثنا عن ضرورة وجود سياسات مالية رشيدة وعقلانية وحوكة مالية على مستوى عالي ، فإننا لابد أن نتحدث عن منظومة بنكية تستجيب الى مستوى تلك السياسات المتخذة على مستوى أعلى هرم في السلطة (مجلس الوزراء)

لقد وردت عدة تعريفات للبنك منها: الكلاسيكية، ومنها الحديثة، فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو: " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميه، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما. " [2]

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار أنه " تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية ."

أمام هذه الزاوية الحديثة يمكن النظر إلى البنك على أنه:" مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك.

في الحقيقة لقد تطورت جميع البنوك في العالم ومختلف تعاملاتها من النمط التقليدي الكلاسيكي المعتمد أولا على النقود أو العملات ثم على الشيكات وأخيرا الى الأموال الالكترونية و التحويلات الرقمية، حيث تعتبر مجرد أرقام وحسابات الكترونية تنتقل من مكان الى مكان ومن متعامل الى متعامل في إطار التطور

[2]. أنظر موقع الكتروني:
http://www.startimes.com/?t=23061351

الرهيب في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولعل هذا ما يعتبر عاملا مسهلا لولوج باب التجارة الالكترونية الني لا و لن تنجح إلاّ بهذا النوع من التعاملات.[3]

هناك كذلك من يعرف البنك كذلك بأنه عبارة عن مؤسسة لها تصريح من الجهات الحكومية في الدولة لقبول الودائع ومنح القروض للشركات أو الأفراد ودفع قيمة الشيكات و تقديم خدمات تحويل العملة وإدارة الثروات بحيث تلعب دورا أساسيا في الاقتصاديات الحديثة، ولهذا فكلما زاد حجم التعامل مع البنوك كنسبة من الاقتصاد كلما دل ذلك على تقدم الأسواق المالية في هذه الدولة. وتتعدد أشكال البنوك من بنوك تجارية، البنوك المتخصصة، بنوك الاستثمار، بنوك الظل و البنوك الإسلامية.[4]

أما البنوك التجارية فهي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، و أولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد وأهداف البنك التجاري بوصفها المعيار الذي على ضوئه سوف تصاغ السياسات وتتخذ القرارات.[5]

ومن مهام البنوك العمومية ما يلى:

. تقبل البنوك التجارية جميع انواع الودائع ومن ثم فهي تتيح للمدخرين فرص عديده لاستثمار مدخراتهم في فرص استثمارية قصيرة الأجل.

. تقدم البنوك التجارية خدماتها المصرفية لجميع العملاء من مختلف القطاعات، أفراد، منشآت أعمال، حكومة.

. تمنح البنوك التجارية أنواع مختلفة من القروض لآجال عديدة، قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل مما يتيح فرصا متنوعه للمقترضين.

. يمكن للبنوك التجارية تمويل جميع انواع المشروعات صناعية، زراعية، خدمية، تجارية.

. بالإضافة للخدمات المصرفية التقليدية السابقة، تقدم البنوك التجارية العديد من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية وخدمات دراسات الجدوى والاستشارات المالية، والخدمات الشخصية لعملائها.[6]

ثانيا: ماهية التجارة الالكترونية

أولا وقبل كل شيء لولا وجود شيء اسمه تكنولوجيا المعلومات والاتصال لما نحن بصدد التحدث عن موضوع التجارة الالكترونية، فبفضل هذه التكنولوجيات الحديثة استطاعت الدول والحكومات أن تطور مجال التجارة وترقيه من طابعه التقليدي الكلاسيكي الى الطابع الإلكتروني المعلوماتي الرقمي،

---

[3]. أسامة عبد الخالق الانصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، الموقع الالكتروني كتب عربية، ص ص 446 . 447

[4] .https://www.business4lions.com/2018/02/Definition-of-banks.html

[5]. مصطفى محمود موسى، أنظر موقع انترنت:
https://kenanaonline.com/users/mostafamahmoud2020/posts/298752

[6] .https://www.business4lions.com/2018/02/Definition-of-banks.html

فالتجارة الالكترونية ببساطة نعني بها ممارسة التجارة ولكن ليس بالوسائل التقليدية للبيع والشراء، بل عن طريق وسيط رقمي إلكتروني وهو شبكة الانترنت، بحيث يتم اختيار المنتوج أو السلعة ثم التفاوض بشأنها عن بعد، و في حالة الاتفاق يتم تحويل المبلغ المالي الى صاحب السلعة ليتم في نهاية المطاف تسليم المنتوج لصاحبه، ولهذا فالعملية بهذا المعنى صارت أفضل بكثير من التعامل التقليدي الذي عادة ما يكون مكلفا في المال والجهد ويضيع الوقت ، ومعلوم بالضرورة في لغة الاقتصاد أنّ الوقت هو في حد ذاته مال أو قيمة ، و بالتالي على هذا الأساس تجد أنّ هذا النوع من التجارة قد عرف انتشارا واسعا لدرجة أن انسان اليوم أصبح يشتري حتى أبسط احتياجاته المنزلية عن طريق هذا النوع من الخدمات أو التجارة الالكترونية.

أولا: تعريف التجارة الإلكترونية.

لقد تمخض عن التطورات السريعة الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية ظهور مفاهيم جديدة وتعريفات متعددة، ويكمن الاختلاف طبعا فيما بينها من حيث زاوية أو منظور الدراسة والتحليل، فهناك الكثير ممن يختلط عليهم مفهوم ومعنى التجارة الإلكترونية، بحيث يعتقد البعض أنها التجارة في الأجهزة الإلكترونية وتوابعها، لكن ليس هذا هو المقصود من التجارة الإلكترونية بل هي تجارة كتلك التجارة المعروفة، أي المعاملات التي تتم بين المتعاملين التجاريين، لكن الفرق هو أننا في التجارة الإلكترونية نقوم باستخدام أجهزة ووسائل الإلكترونية مثل الأنترنت، الفاكس والتلكس، عكس التجارة بأدواتها ووسائلها التقليدية.

لقد وردت في موضوع التجارة الإلكترونية عدة تعريفات، والحقيقة أنه ليس هناك تع ريفا محددا لها حتى الآن بسبب تعدد الجهات التي أوردت هذه التعريفات، ونعرض أهمها فيما يلي:

تعرف التجارة الالكترونية على أنها: "مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين

المشروعات ببعضها البعض، وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة.

كما ورد تعريف آخر يشتمل في مضمونه على التفرقة بين التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني حيث جاء فيه أن التجارة الإلكترونية هي متاجرة عبر التقنيات الرقمية، بينما التسويق الإلكتروني هو سلسلة وظائف تسويقية متخصصة ومدخل شامل يقتصر على عمليات المتاجرة بالسلع والخدمات.[7]

ولهذا فمن خلال تفعيل نظم التجارة الالكترونية حيث يمكنك القيام بعمليات شراء الكتب والدوريات والأجهزة والملابس وغيرها عبر الإنترنت وباستخدام بطاقة الائتمان خاصتك Credit Cards وعادة ما تكون هذه المواقع مؤمنة من الدخول غير المشروع عليها.[8]

في اليوم الجزائر لا تعتبر التجارة الالكترونية متطورة بالمعنى الموجود في أوربا أو أمريكا أو حتى بعض الدول العربية، ولعل في الوقت الراهن لا توجد الكثير من المواقع الالكترونية التي تبيع بنظام الدفع بالتحويل البنكي، وإنما للأسف مازالت الكثير من الأمور تسير بشكل تقليدي عن طريق اتصال الشاري مع البائع عن

[7]. حليمي فتح الله يزيد، واقع البنوك التجارية وتحدياتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ، دراسة ميدانية في مجموعة من البنوك الجزائرية، ماستر، علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، 2015 . 2016، ص 68.

[8] .http://30dz.yoo7.com/t275-topic

طريق الهاتف أو الإيمايل ثم يتم تحويل الحوالة البريدية أو الذهاب شخصيا لجلب السلعة ودفع المال في ذات الوقت، وهذا ما يعني أننا لم نخرج بعد من فكرة التجارة الكلاسيكية.[9] كما أنّ البعض من رجال الأعمال قبل المواطنين مازالوا في تردد من نظام الدفع الالكتروني لغموض وتعقيدات الاجراءات.[10] ولقلة الضمانات ولصعوبة استرداد المستحقات في حال إلغاء المعاملات.

ثانيا: ضرورات التحول الرقمي لإرساء قواعد التجارة الإلكترونية في الجزائر

لقد تطورت المنظومة الرقمية في الجزائر منذ سنة 2004 الى اليوم حيث عرفت قفزة نوعية من خلال تطور عدد المشتركين الحواسيب الهواتف الذكية، وكذلك المنخرطين والذين يملكون خطوط هاتفية وشبكات انترنت، وهناك احصائيات تبين بوضوح هذه القفزة أو الطفرة إن صح التعبير حينما تقوم بمقارنة النسب بين سنة 2004 و 2013 و 2018.

وكما سبق وأن أشرنا فقد صرح السيد فريد لفقير المدير العام لمؤسسة الخدمات للحلول المعلوماتية أنّ الجزائر لا تزال في مسألة التحول الرقمي غير مواكبة لمختلف التطورات الحاصلة على المستويين العالمي والإقليمي، كما أكد بأنّ عدد المؤسسات الجزائرية التي انخرطت في هذا المسعى والتي تسجل تواجدها على الانترنت يقدر بـ: 9000 مؤسسة من مجموع أكثر من مليون مؤسسة تتسع لها السوق الجزائرية، مما يعني المزيد من المداخيل ، المزيد من العمالة، المزيد من دوران الأموال في السوق الرقمية، ولهذا فإنّ الرهان لا يزال بعيد المنال فيما يتعلق بإجراءات التحول الرقمي، هذا التحول الذي في الواقع مس بعض المجالات خاصة ما تعلق بوثائق الحالة المدنية وجواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية، لكنه لم يشمل التعاملات المالية والتسويق والخدمات التكنولوجية في الإعلام والاتصال وبالتحديد التجارة الالكترونية.[11]

ثالثا: العلاقة بين التجارة الالكترونية والمنظومة البنكية

بداية لابد أن نشير الى حقيقة تعتبر أكثر من أكيدة، وهي أنه من دون وجود منظومة بنكية ومصرفية شفافة وعملياتية، لا يمكن بأي حال من الأحوال التحدث عن نجاح فكرة التجارة الالكترونية، فالتجارة الالكترونية أو الرقمية لا يتصورها أحد دون تحرير وإطلاق كافة الخدمات البنكية بما فيها تسهيل نظام الدفع الإلكتروني وإعطاء الكثير من الضمانات والأمان لمستعملي هذه الخدمة، والتي لن تكون في نهاية المطاف مجانا لأنها سوف تقتطع جزء من الأرصدة المالية للعملاء، طبعا جراء تقديم مثل تلك الخدمات، وفي نهاية العملية سيكون الجميع رابحا في هذه العملية التجارية، فالمواطن أو المشتري وهو أساس اللعبة التجارة قاطبة، سواء كانت كلاسيكية أو إلكترونية، سوف يستغني عن الذهاب والتنقل والحجز الى أبعد المسافات لاقتناء سلعة معينة، والبنك كذلك بدوره سوف يربح سوقا جديدة لم تكن من نصيبه في التعامل الكلاسيكي، لأنه حتى اليوم مازالت هذه الفكرة مجرد

[9]. سامية أيت امبارك، مرجع سابق، ص 33.
[10]. المرجع نفسه، ص 39.
[11]. جريدة المغرب الأوسط، قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، تحسين أداء الإدارات والمؤسسات عن طريق التحول الرقمي، عدد 2330، يوم 25 نوفمبر 2017، الجزائر، ص 3

حلم جميل، فالجزائري إلى اليوم ربما لا يستعمل في مجال التجارة الالكترونية أكثر من 5 بالمائة من المعاملات وهي نسبة ضئيلة جدا، وأيضا البائع أو صاحب السلعة سوف يبيع سلعته دون عناء التواجد في محله أو مؤسسته، فهو يستطيع عبر هذه التقنية بيع سلعه ومنتجاته في المخازن، وربما تباع السلع وهي في البواخر القادمة من الخارج، وحتى قبل أن تصل الى المونئ ويشرع في توزيعها.

المحور الثاني: واقع العلاقة بين البنوك العمومية والتجارة الالكترونية في الجزائر

لقد شرعت الحكومة الجزائرية منذ مطلع عام 2006 في اصلاحات مصرفية عميقة من شأنها المساهمة في تطوير التجارة الالكترونية والتسويق التجاري عبر شبكة الأنترنت من خلال تحديث وسائل الدفع الالكتروني، والتي يأتي على رأسها بطاقة الدفع الالكترونية العالمية، فهي تمكن صاحبها من الحصول على الخدمة أو شراء السلعة التي يرغب فيها عبر الانترنت من أي مكان في العالم وتحويل الأموال الى البائع عن طرق ارسال المعلومات البنكية عبر البريد الالكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءتها في حالة اعتراضها من طرف القراصنة المعلوماتيون.[12]

أولا: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البنوك العمومية الجزائرية

يتمثل دور البنك العمومي في الجزائر في تقديم الخدمات المالية المختلفة، خصوصا الخدمات الرقمية التي يقدمها عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بحيث باستطاعة المستهلك صرف نقوده الالكترونية في المحلات، وكذا مواقع التجارة الالكترونية، التي تتعامل بالنقد الالكتروني لسداد الخدمات والمبيعات، فالبنوك العمومية الجزائرية باشرت في التعامل بالنقود الالكترونية منذ بداية شهر مارس 2005.[13]

لكنها لم تصل بعد الى المستوى العالمي المطلوب ولهذا فقد أنشأت قد انشأت الجزائر مشروع (Réseau interbancaire spécialisé) ومختصرها (Ris) لتعزيز التحول الرقمي بشكل امن في القطاع البنكي، وهذا المشروع هو عبارة عن شبكة متخصصة، مربوطة بين مختلف البنوك عبر كامل التراب الوطني، وهدفها التبادل وفق شكل مؤمن ومقنن بين مختلف المؤسسات المالية، ومن بين البنوك العمومية الجزائرية التي تحولت نحو تقديم خدمات حكومية الكترونية، انطلاقا من البطاقة المصرفية للسحب والدفع نذكر ما يلي: القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط...الخ.[14]

1-بطاقة الخصم والائتمان: هما وسيلتين تمكنان المواطنين من عمليات الدفع لدى الجهات المصرفية التي يتطلب الحصول على خدماتها تسديد رسوم، أو مبالغ مالية معينة للحصول على الخدمة، فهما بطاقتي دفع متبادلة وتفاعلية، تتيح للزبون تنزيل أي نموذج

[12]- رشيد علام، **عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي- دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال- فرع تجارة الكترونية، المملكة المتحدة، بريطانيا، 2010/2009، ص150.

[13]- عبد القادر عبان، **تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر- دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص ادارة اعمال، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص102.

[14]- عبد القادر عبان، مرجع سبق ذكره، ص102.

ورقي حكومي في شكل صورة رقمية على الخط، مع القيام بعملية تعبئة رقمية ثم ارساله من جديد.[15] فمثلا بمجرد دخول الراتب أو انتعاش الحساب بالأموال يتم الخصم بطرية ألية باعتباره دين سابق.

وبمعنى أخر يمكن القول بأن بطاقة الخصم تستخدم في السداد عن طريق الخصم مباشرة من الحساب البنكي الخاص بالعميل. أما بطاقة الائتمان فتستعمل للسداد حتى وان كان على مالكها ديون، وبالتالي في هذه الحالة هي عبارة عن قرض محدد بفترة زمنية.[16]

2- البطاقة الذكية: تعرف هذه البطاقة انتشارا معتبرا في الجزائر، لأنها تتسم بالمرونة مقارنة ببطاقتي الخصم والائتمان، فهي تحتوي على معالج يسمح بتخزين النقود من خلال البرمجة الأمنية، فهذه البطاقة ليست وسيطا بين البائع والمشتري والبنك كبطاقتي الخصم والائتمان، اللتان تنجزان عملهما على الحسابات البنكية بين البائع والمشتري، وإنما هي تشكل نموذجا للنقود الالكترونية، وهذا ما لا تتميز به بطاقتي الخصم والائتمان.[17]

ثانيا: فوائد البنوك العمومية على التجارة الالكترونية في الجزائر

تظهر لنا فوائد البنوك العمومية على التجارة الالكترونية في الجزائر من خلال ما يلي:[18]

- خدمة التواصل مع العملاء عبر الانترنت من خلال تقديم البنك لخدماته المصرفية على الخط مباشرة.
- تساعد شبكة الانترنت البنوك العمومية في تحويل خدماتها المصرفية التقليدية الى خدمات مباشرة عبر الانترنت طيلة أيام الاسبوع ودون انقطاع، فهي في مصالح العملاء والبنك معا.
- تأسيس مواقع على شبكة الانترنت، تمكن البائعين من عرض منتجاتهم من خلالها، بحيث تكون متاحة للمشترين عن طريق زيارتها أو الاطلاع عليها في أي وقت.
- التحقق من هوية أصحاب الحسابات مع البنوك الاخرى، وبالتالي تأكد طرفي عملية البيع (البائع والمشتري) من صلاحية الذين يتعاملون معهم، حيث يساهم ذلك في حماية العملاء أثناء ممارستهم لعمليات التجارة الالكترونية ضد مخاطر الاحتيال أو القرصنة.
- مساندة بعض المؤسسات الصغيرة في تأسيس مواقع لها على شبكة الانترنت للمشاركة في التجارة الالكترونية، وتدعيمها وبالتالي التقليل من الكتلة النقدية في السوق الى أقصى حد ممكن.
- تحصيل الفواتير بشكل إلكتروني، حيث يقوم البنك بتوزيع الفواتير على العملاء عبر شبكة الانترنت من أجل مراجعتها وسدادها، وبهذا يقوم البنك بتحصيل الأموال إلكترونيا وتسليم الحسابات لأصحاب الفواتير، دون أي تعامل ورقي.

---

[15]- فيصل بهلولي وعفاف خويلد، دور الحكومة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية من خلال التجارب الدولية-تجربة الولايات المتحدة الامريكية نموذجا مع امكانية التطبيق في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول إصلاح الخدمة العمومية وتأهيل المرفق العام- الواقع، التحديات والافاق، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 17 و18 ديسمبر 2014، ص16.

[16]- عبد القادر عبان، مرجع سبق ذكره، ص101.

[17]- المرجع نفسه، ص102.

[18]- كريمة صراع، **واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص96-98.

- تسهيل التبادل التجاري الالكتروني بين الشركات، من خلال توفير المعلومات.

- المساهمة في توزيع دائرة التجارة الإلكترونية من خلال دمج شبكة الانترنت وموقع البنك وآلة الصرف الآلي، مما يسهل ذلك في تطبيقات التجارة الالكترونية.

الفرق بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر

تعرف البنوك العمومية بأنها تلك البنوك التابعة للقطاع العام، والتي اكتسبت طابع المؤسسات العامة الاقتصادية بصدور القانون رقم 88-06 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، كما عرفت هذه المؤسسات على ضوء الأمر رقم 01-04. حيث نصت المادة الاولى من هذا الاخير على أنه يحدد هذا الامر قواعد تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها ومراقبتها و خوصصتها، كما عرفت مادته الثانية المؤسسات العمومية الاقتصادية بأنها شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي اخر خاضع للقانون العام، أغلبية رأس المال الاجتماعي مباشرة أو غير مباشرة، وهي تخضع للقانون العام.[19]

أما البنوك الخاصة فهي مؤسسات ينشئها مجموعة من المساهمين الخواص، ويكون رأسمالها ملك لهؤلاء الخواص، وظهر هذا النوع من البنوك بناء على قانون النقد والقرض رقم 90-10، الذي وضع الإطار العام للمارسة المهنية المصرفية. فقد نصت المادة 01 من هذا المقرر على ما يلي: عملا بأحكام المادتين 114 و137 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، يتم اعتماد الخليفة بنك شركة أسهم، بصفتها بنكا...[20]، وهذا نص قانوني صريح يقر بحق الخواص في انشاء بنوك برأس مال خاص، لكن دائما لابد أن تتم هذه العملية تحت رقابة السلطات المركزية خاصة البنك المركزي.

ثالثا: الخدمات المصرفية التجارية التي تقدمها البنوك العمومية حسب ما جاء في التشريع الجزائري

تتمثل هذه الخدمات حسب التشريع الجزائري في خدمات الإيداع، وخدمات القرض، وخدمات الدفع، وخدمات صرف العملة والتحويل.

بحيث نصت المواد من 66 الى 68 والمادة 72 من الأمر رقم 03-11 على الخدمات المصرفية التجارية فيما يلي:[21]

- المادة 66: تتضمن العمليات المصرفية تلقي الاموال من الجمهور وعمليات القروض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

- المادة 67: تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لا سيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها.

غير أنه لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور في مفهوم هذا الأمر:

- الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة لمساهمين يملكون على الاقل 5 % من الرأسمال، ولأعضاء مجلس الادارة وللمديرين.

- الاموال الناتجة عن قروض المساهمة.

---

[19]- أمر 01-02 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها و خوصصتها، (**الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية**، العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001)، المادتين 01 و02، ص10.

[20]- مقرر رقم 98-04 مؤرخ في 27 يوليو 1998، يتضمن اعتماد بنك، (**الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية**، العدد 63، الصادر في 26 أوت 1998، المادة 01، ص23.

[21]- أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، (**الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية**، العدد 52، الصادر في 27 أوت 2003)، المواد (66، 67، 68، 72)، ص11.

- المادة 68: يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الامر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص اخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان.

تعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الايجار المقرونة بحق خيار بالشراء، لا سيما عمليات القرض الايجاري وتمارس صلاحيات المجلس إزاء العمليات المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة 72: يمكن البنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات الاتية:

- عمليات الصرف.
- عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.
- توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها.
- الاستشارة والمساعدة في تسيير الممتلكات.
- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل انشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها مع مراعاة الاحكام القانونية في هذا المجال.

ونحن نعلم بأنّ عبارة " يمكن " في التشريع الجزائري كثيرا ما تعني لا يمكن بمعن إعطاء السلطة التقديرية للمدير وربما حتى الى السلطات المركزية.

كما جاءت المادة 10 من النظام رقم 13-01 بجملة من الخدمات المصرفية القاعدية التي تقدمها البنوك الجزائرية مجانا، وهي كالتالي:[22]

-فتح وإقفال الحسابات بالدينار.
- منح دفتر الشيكات.
- منح دفتر الادخار.
- عمليات الدفع وعمليات السحب نقدا لدى الشباك.
- إعداد وإرسال كشف الحساب لكل ثلاثة أشهر الى لزبون.
- عمليات تحويل من حساب إلى حساب ما بين الخواص على مستوى نفس البنك.

رابعا: معوقات البنوك العمومية والتجارة الالكترونية في الجزائر

تتمثل هذه المعوقات في معوقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، معوقات تجارية ومصرفية، معوقات قانونية وتشريعية، معوقات أمنية وتنظيمية، معوقات اجتماعية.

أ) معوقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

وتتمثل هذه المعوقات عموما فيما يلي:[23]

- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالأخص ضعف تدفق شبكة الانترنت، وكذا انخفاض مستوى جودة الاجهزة الالكترونية، يجعلها تنعكس بالسلب على خدمات البنوك العمومية والتجارة الالكترونية. حيث تتسبب هذه المشاكل في عرقلة أداء البنوك العمومية وحركة التجارة الإلكترونية، من خلال كثرة الانقطاعات والثقل الشديد لأداء الأجهزة الالكترونية، مما ينتج عنه البطء في خدمات الحكومة الالكترونية في هاذين القطاعين. بالإضافة الى عدم مواكبتها بالشكل الكافي لتطورات التقنية العالمية، مما

[22]- نظام رقم 13-01 مؤرخ في 08 أبريل 2013، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، (**الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية**، العدد 29، المؤرخ في 02 يونيو 2013)، المادة 10، ص42.

[23]- كريمة صراع، مرجع سبق ذكره، ص ص173، 174.

أعاق ذلك سرعة تدفق البيانات في الشبكة التجارية، فالجزائر تحتل المرتبة 176 في سعة الانترنت، والتي تقدر بواحد ميغابيت ونصف، فهي ضعيفة جدا مقارنة بالدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

- ضعف الثقافة المعلوماتية والمعرفية الرقمية لدى معظم الجزائريين، حيث أثرت هذه المشكلة بشكل كبير على تعزيز التجارة الالكترونية، فالنشاط التجاري يحتاج لخلق مجتمع المعرفة لتستطيع الجزائر دفع وتيرة التجارة الالكترونية، وارتفاع نسبة الأمية هي من الأسباب الرئيسية في ضعف هذه الاخيرة، حيث نجد أنه الى اليوم جل الجزائريين يعتمدون على التجارة التقليدية.

هذا الأمر الذي يعني بأنه لابد من فتح الباب واسعا وبجدية لتدريس هذه التكنولوجيات والتقنيات الرقمية للمراحل الابتدائية قبل المراحل التعليمية الأخرى.

- نقص الكفاءات والإطارات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الالكترونية، فالجزائر لا توجد بها معاهد تكوينية في مجال التجارة الالكترونية، كما أنها لا تنفق سوى 0.07 % من الناتج الداخلي الخام على البحث والتطوير، وذلك حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2007.

ب) معوقات تجارية ومصرفية:

نجد أن أغلب المؤسسات التجارية الجزائرية مرتبطة بأنماط التجارة التقليدية، بالإضافة الى نقص الخبرة في مجال التجارة الالكترونية، فهذه المؤسسات تعتمد في إعلانها عن منتجاتها عن طريق اللافتات الاشهارية دون أن تستغل شبكة الانترنت في التسويق الالكتروني لمنتجاتها. وبالنسبة للمعوقات المصرفية فنجد أن نظام الدفع الالكتروني والصيرفة الالكترونية شرط أساسي لنجاح التجارة الالكترونية، فرغم الجهود التي يبذلها القطاع المصرفي الجزائري لإنجاح مشروع الحكومة الالكترونية إلا أنها غير كافية، فعدد حاملي البطاقات الرقمية المالية قليل جدا مقارنة بعدد الجزائريين الذي تجاوز 41 مليون شخص، ولهذا فنجاح برنامج التجارة الالكترونية يتطلب أكبر عدد ممكن من المتعاملين.[24]

ج) معوقات قانونية وتشريعية

تمتلك الجزائر في مجال التجارة الالكترونية قوانين وتشريعات غير كافية لتعزيزها، مثل قانون الجريمة الالكترونية، فهي الى اليوم لم تستحدث تشريعات مباشرة خاصة بالتجارة الالكترونية، إذن فلا بد من وجود مثل هذه التشريعات لحماية معاملاتها التجارية.[25]

د) معوقات أمنية وتنظيمية

رغم توفر الجزائر على برامج الأمن والحماية لنظم المعلومات والتجارة الالكترونية كالتشفير والشهادات الرقمية، إلاّ أنّ التجارة الالكترونية تعاني من عمليات الاحتيال والابتزاز وقرصنة الحسابات وغسيل الأموال، هذا ما أثر سلبا على معيار الأمان والضمان للمتعاملين التجاريين والمستهلكين، ومنهم من يشعرهم ذلك بالتخوف من التعامل بالتجارة الالكترونية، وبالتالي لا بد لهذا القطاع من كسب ثقة الأشخاص لزيادة عدد المتعاملين. أما فيما يخص العقبات التنظيمية فيمكن أن نختصرها في سوء التنظيم والتسيير الذي تعاني منه الادارة العامة الجزائرية، بالإضافة الى أمراض البيروقراطية كالبطء والروتين والإهمال والتسيب.

---

[24]-المرجع نفسه، ص ص175. 176.

[25]-كريمة صراع، مرجع سبق ذكره، ص175.

بالإضافة الى ضعف التنسيق بين وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال مع بقية الوزارات.[26]

ومن بين العوائق التنظيمية التي تواجه التجارة الالكترونية في الجزائر هي بطء اجراءات تحويل الأموال عبر البنوك، حيث قال في هذا الشأن مستثمر سعودي: **(إن تحويل الأموال من وكالة بنكية في ولاية بسكرة الى وكالة أخرى في العاصمة الجزائرية تابعة لنفس البنك يتطلب عشرة (10) أيام كاملة)**، ناهيك عن التحدث بخصوص تحويل الأموال الى مصرف أخر خارج البلد، فهذا يتطلب وقتا أطول قد يتجاوز الشهرين، غير أن وزير المالية مراد مدلسي في وقت سابق أكد على أنّ الاصلاحات الجارية في القطاع المصرفي ستقلص من مدة التحويلات الى أقصى حد ممكن.[27]

ه) معوقات اجتماعية

تتجلى هذه العوائق في الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، والتي تلعب دورا هما في جميع مجالات الحياة، نذكر منها ما يلي:

-اللغة من بين أهم تلك المعيقات، وذلك باعتبار اللغة الانجليزية هي اللغة أكثر شيوعا واستخدامات على شبكة الانترنت، وحسب تقارير اعلامية أنها تمثل 80 % من مصطلحات العالم، فهي اللغة المهيمنة عالميا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونظرا لارتفاع نسبة الأمية العلمية والالكترونية في الجزائر وكذا الأمية المتعلقة باللغتين الانجليزية والفرنسية لدى عامة الجزائريين ومحدودية مكتسبات المتعلمين من اللغة الانجليزية، خاصة الطلبة الجامعيين أثر ذلك سلبا على عملية تعميم وتفعيل خدمات الحكومة الالكترونية بصفة عامة والتجارة الالكترونية بصفة خاصة، فهذه الاخيرة هي حكر أو محصورة على الطبقة المثقفة وبشكل منخفض، أضف الى ذلك الثقافة السائدة في المجتمعات الاسلامية ازاء الانفتاح على العالم الخارجي وما يترتب عنه من غزو ثقافي يضر بقيم المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف وأخلاق ودين، مثل ترويج وتسويق السلع المحرمة في الدين الاسلامي، لكن للأسف الشديد هذه النظرة القيمية تراجعت بشكل كبير في المجتمع الاسلامي وظلت منحصرة في الاسر الجزائرية المحافظة.[28]

-ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع عرقلت شريحة كبيرة من أفراد المجتمع في استخدام شبكة الانترنت، مما جعل عدد مستهلكي الانترنت ضعيف مقارنة بالمحرومين منها، حيث ترتب عن ذلك مشكل كبير أثر على عملية تعميم الحكومة الالكترونية وفعاليتها، وهذا ما ينعكس سلبا على خدمات البنوك العمومية وحركة التجارة الالكترونية، ففي الدول المتقدمة نجد المواطن يتحصل على معظم خدماته العمومية عن طريق الحكومة الالكترونية بما فيها الخدمات البنكية والتجاري بل وحتى الانتخاب الالكتروني.[29]

المحور الثالث: سبل تعزيز التجارة الالكترونية في البنوك العمومية الجزائرية

يمكن للجزائر أن تتبنى جملة من الاجراءات والتدابير المختلفة (قانونية، رقمية، تنظيمية، اجتماعية،...)، بهدف تعزيز التجارة الالكترونية في البنوك العمومية لتفعيل ادائها ودفع وتيرتها، بحيث سيساهم ذلك في رفع نسبة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية، هذا الإجراء سيمكن الجزائر من بناء اقتصاد قوي وعصري ومتنوع، لكن دائما خارج إطار

[26]-المرجع نفسه، ص ص176، 177.

[27]-رشيد علام، مرجع سبق ذكره، ص150.

[28]-المرجع نفسه، ص154.

[29]- عبد القادر عبان، مرجع سبق ذكره، ص90.

الاقتصاد الريعي، فالتجارة الالكترونية هي من البدائل الضرورية التي تفرضها حركية هذا العصر وكذا التجارة والاقتصاد الدولي، وبالتالي يجب على الاقتصاد الجزائري مواكبة هذا التطور، بغية رفع الميزة التنافسية لخدماتها ومنتجاتها الاقتصادية والتجارية والاستمرارية وتحسين وضعيتها نحو الأفضل، وذلك لدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة. ومن بين هذه الاجراءات والتدابير نذكر ما يلي:

- توفير البنية التحتية لقطاع المعلومات والاتصال:

لا بد من توفير بنية تحتية معلوماتية واتصالية عمومية قوية وكافية، تستطيع مواكبة التطور الذي تشهده التجارة الالكترونية في الدول المتقدمة، وذلك من خلال تبني وسائل وأساليب ونظم حديثة في قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، لأنه أهم قطاع تعتمد عليه المعاملات التجارية الالكترونية، فهذا القطاع له القدرة على توفير تدفق عالي للإنترنت والاتصالات في غاية السرعة والكفاءة، فيكون من شأنها خلق خدمات وسلع تجارية الكترونية سريعة وذات جودة عالية، متاحة لجميع المواطنين وبأسعار معقولة وعلى الدوام وبأقل جهد وسعر ممكن، بالإضافة الى ضرورة تفعيل الاصلاحات القطاعية العمومية الموجودة واستحداث أخرى مواكبة للتجارة الالكترونية، بهدف تعزيز برامج التنمية الشاملة في الجزائر.[30]

-اصدار وتفعيل التشريعات والقوانين:

ضرورة تفعيل التشريعات الحالية وإصدار تشريعات وقوانين جديدة ملائمة لبرامج التجارة الالكترونية وذلك بهدف توفير الضمان والحماية للمتعاملين من جهة وكسب ثقتهم من جهة أخرى، فذلك سيساعد في تقليل عمليات النصب والاحتيال والغش الناتجة عن الاجرام السبيراني، مثل قرصنة الحسابات وانتحال الشخصية، بالأخص التي تتسبب فيها تلك الوكالات التجارية الوهمية، وكل هذا يستدعي الى سن تشريعات يعاقب فيها الجناة (المجرمين) بشدة وصرامة لمكافحة الجريمة السبيرانية والحد منها، أضف الى ذلك توفير كل التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة الالكترونية، ووضع هدف حماية المستهلك كأسمى غاية في هذه التشريعات.[31]

-تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي:

إن نجاح التجارة الالكترونية في الجزائر مرهون بمدى مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي كشريك فعال في برامج التجارة الالكترونية، لأن القطاع الخاص أثبت جدارته في مجال التنمية، خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، حيث أصبحت الدول تعتمد عليه في تعزيز عملية التنمية في جميع القطاعات، ذلك لما له من أهمية وإمكانيات كبيرة ، وتتمثل أهم فوائده على التجارة الالكترونية للدولة في أنه سيتيح مجالا واسعا لتبادل الخبرات، وتكوين الاطارات في مجال تصميم البرمجيات والنظم وحماية أمن المواقع الالكترونية، وذلك من الخبرة التي سيكتسبها الخبراء والمختصين الجزائريين من خلال تلك الفترات التدريبية في الخارج، أي أن يتم نقل التكنولوجية عالية المستوى والجودة من الخارج الى الداخل، خاصة في القطاعين المالي والتجاري، فهذا الأمر سيساهم لا محالة في عصرنة وتحديث وسائل الدفع الالكترونية، وكذلك من خلال اعتماد بطاقات الائتمان والبطاقات الذكية، والمساهمة بشكل كبير في خلق مجتمع المعرفة (مجتمع

[30]- كريمة صراع، مرجع سبق ذكره، ص177.

[31]- المرجع نفسه، ص177.

رقمي) في الجزائر، و لا يتأتى هذا إلاّ عن طريق تنمية ثقافته المعلوماتية والالكترونية (الرقمية)، التي تجسدها قدرته على التعامل أو استخدام هذه الوسائل الالكترونية، واعتبارها خطوة إلزامية من أجل النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري. بالإضافة الى ضرورة تهيئة مناخ ملائم ومشجع للمستثمرين الأجانب، بحيث تقدم فيه لهم كل التسهيلات، لانه لا يخفى على المختصين أن الاقتصاد الجزائري مرتب في ذيل ترتيب الاقتصاد العالمي، في المرتبة 144 لسنة 2013.[32]

-تنمية ثقافة تكنولوجيا الاعلام والاتصال بين أفراد المجتمع الجزائري:

تتطلب هذه العملية ازالة الغموض الذي يشوب التجارة الالكترونية، ويتم ذلك من خلال تشجيع الشباب الطموح والمهتم بمزاولة النشاطات التجارية، عن طريق برامج الدعم والتشغيل في هذا المجال، وتكثيف الحملات التحسيسية التي تساهم بها الندوات والملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية، والتي يشارك فيها المستهلكين والمؤسسات الفاعلة في هذا المجال ، بهدف شرح وتفسير مفهوم التجارة الالكترونية، بالإضافة الى تكثيف الاعلانات للتعريف أكثر بالفرص والمزايا التي توفرها هذه الأخيرة للمتعاملين والمواطنين.[33]

- **تثمين الموارد البشرية والمتخصصين في مجال الرقمنة والتجارة الالكترونية:**

ويتم ذلك من خلال فتح تخصصات في مجال التقنية والرقمنة العالية والتكنولوجيات الحديثة، مع تعزيز ودعم بيئة الابداع والابتكار والبحث العلمي، وذلك عبر دعمهم ماديا، وتخصيص جزء كبير من المناهج الدراسية لتدريس تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في كل المراحل التعليمية، بشرط إسناد تلك البرامج الى متخصصين أكفاء، يشهد لهم بالصدق والنزاهة والاحترافية في تسيير وتنفيذ ورقابة الخطط والبرامج من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من فكرة التجارة الالكترونية.[34]

ثالثا: الآفاق المستقبلية للتجربة الجزائرية في التجارة الإلكترونية

انطلاقا من الترتيب الأخير (2018) للجزائر في مؤشر التجارة الالكترونية الذي يقوم بإعداده منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بحيث صنفت فيه الجزائر في المرتبة 111 ، وهذا الرقم طبعا لا يعتبر ترتيبا جيدا بالمقارنة مع عدد الدول التي كانت عينة للتصنيف وهي 151 دولة، لأنّ هذا الترتيب يضع الجزائر في ذيل القاطرة، وقد استند في هذا التصنيف الى مؤشر التنمية الالكترونية حيث استخدمت فيه أربعة معايير 1 . نسبة استخدام الانترنت 2 . درجة تأمين الخادم 3 . معدل استخدام البطاقات البنكية 4 . حجم وسرعة خدمات التسليم.[35]

إنّ ما نأسف له اليوم في التعاملات البنكية والبريدية الجزائرية، أنّ المواطن كثيرا ما تجده شديد التذمر من تلك الموزعات المالية التي توضع في خارج تلك المؤسسات، حيث في الغالب تجدها فارغة ولا سيولة مالية فيها، أو أنها لا تلبي طلبات العملاء إلا بقدر يكاد يكون ضعيفا جدا، فمثلا لا يدفع الموزع الألي إلاّ مبلغا بسيطا قد لا يتعدى 10000 دينار أو ربما في المراكز

[32]- كريمة صراع، مرجع سبق ذكره، ص ص177، 178.
[33]- المرجع نفسه، ص178.
[34]- المرجع نفسه، ص178.
[35]. يومية الجزائر، عدد 2216، ليوم 13 ديسمبر 2018، الجزائر، ص 24.

البريدية قد لا يا يتعدى 5000دينار ، ثم بعد هذا نتحدث عن التجارة الالكترونية ، إننا في الواقع لم نستطع تجاوز أبسط التعاملات التي لم نجد لها حلولا، ونعتقد كما يعتقد الجميع أنّ هذه التجارة الرقمية لن تكون ناجحة إلاّ إذا استطعنا تجاوز مثل هذه العراقيل، لدرجة أنّ المواطن أصبح لا يضع أمواله لا في البنوك ولا مراكز البريد نظرا لتعقيدات التعامل، ولصعوبة سحب الأموال الخاصة.

يقول الكثير من المواطنين أنهم لا يضعون أموالهم في هاته المؤسسات ببساطة لأنهم لا يجدونها عندما يحتاجونها، بل قد يتم فرض منطق غير احترافي عند إقدامهم على سحب أموالهم، مثل عدم وجود السيولة، لا تستطيع سحب أموالك من هذا البنك، بل يجب أن تذهب الى البنك الذي أودعت فيه أموالك، لا يمكنك سحب أكثر من مبلغ كذا ، وإن أردت يجب عليك العودة الى بلديتك و إلى البنك الذي فتحت فيه حسابا، لا يمكنك سحب اكثر من مبلغ كذا لأنك لست من هذه الولاية، ولذلك يجب ان تسحب جزء محددا فقط، أو يتم طلب صورة طبق الأصل لبطاقة الهوية حتى يتم تسليمك مبلغا محددا، أو قدم طلبا لترجع في يوم اخر لتتحصل على أموالك، ...الخ، كل هذه الاجراءات والتعقيدات، إنما هي معول هدم وإساءة لمكانة الجزائر، إننا جميعا لا نشك لحظة في أنّ هذه التعاملات ليست من قوانين الجمهورية ، إنما هي محض ممارسات بيروباثولوجية لبعض الموظفين والمدراء.

كذلك على الرغم من التصريحات التي تدلي بها وزارة البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية، في مسألة أنّ هناك تحسنا في مؤشر تكنولوجيا المعلومات لسنة 2017 وحتى 2018 بحيث تراجعت الجزائر سنة 2017 من المرتبة 106 الى المرتبة 102 عالميا، لكن تناست الوزارة بأن هذه التقارير استندت الى عينة من 140 دولة، وبالتالي فالمسار والطريق مازال طويلا وشاقا، ولذلك يجب أخذ هذا بعين الاعتبار، لأنّ التحسن المسجل ما هو إلاّ تحسن ظرفي وغير مستدام.[36]

إنّ الواقع والممارسات التجارية في الجزائر تبين بأن هناك درجة كبيرة من التخلف في مجال التجارة الإلكترونية، ففي سنة 2016 وعلى نفس مؤشر الأمم المتحدة احتلت الجزائر المرتبة 95 بالمائة عالميا في مبيعات التجزئة عبر الانترنت وفق تقرير منظمة التجارة و التنمية ، وقد استند التقرير الى عينة من 137 دولة [37].

كذلك منذ 2006 عرفت الجزائر ظهور بعض التعاملات الالكترونية والاشهارية لبيع منتجات وسلع وخدمات وتقديم معطيات وعناوين ...الخ، لكنها لا تزال غير متداولة بصفة كبيرة كموقع واد كنيس، ومواقع الويب الاشهارية ، موقع دير لافار، موقع سوق الجزائر، موقع المسمار وقيديني.[38]

وبالتالي هناك علاقة وطيدة بين تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومشاريع نجاح التجارة الالكترونية ن وعلى هذا الأساس فإنّ نجاح برامج ومخططات لقطاع التجارة الالكترونية في الجزائر سيتطلب ما يلي:

أ . نجاح وتطور وازدهار تكنولوجيا الاعلام والاتصال ، واختراع الجديد في هذا المجال وولوج عالم التصدير.

[36] .https//www.elkhabar.com/press/article/132766

[37] . سامية أيت امبارك، مرجع سابق، ص 33.

[38] . المرجع نفسه، ص ص 47 . 48.

ب . وهو أيضا عامل مهم جدا من خلال خلق اليات قانونية وأخلاقية وضمانات لإقناع الجمهور والعملاء او الزبائن بتغيير وجهتهم التجارية والسوق الكلاسيكية الى الالكترونية والفضاءات الرقمية، خاصة عند تأكدهم بأنهم في أمان وأنّ من ورائهم سلطة قوية تحميهم.

ج . توفير الانترنت بتدفق عالي وأمن الى غاية سنة 2016 بلغت كثافة الانترنت نسبة 46 بالمائة بمعنى 46 مشترك في كل 100 نسمة ، وهذا العدد في الحقيقة متواضع جدا بل وضعيف ولا يستند اليه في برامج نجاح التجارة الالكترونية مع باقي الدول التي قطعت فيها التجارة الالكترونية أشواطا عملاقة.

" لقد استشرف السيد محمد الوحدوي، مدير عام "سيرا " للمعارض، المستقبل الجزائري حين أكد على أن تطوير تقنيات الدفع عن بعد يبقى متوقفا على مدى جاهزية البنوك المحلية لاستخدام تكنولوجيات الاتصال عبر الأنترنت، وذلك لاقتصاد الجهد لدى المؤسسة والزبون على حد سواء، كما سيساهم ذلك في تنمية التجارة الالكترونية في مجال الاتصال لترقية خدمات النقال وقد تأخرت بلادنا في هذا الميدان مقارنة بالدول التي تتعامل معها تجاريا، كما أنها مازالت تفتقد لاستراتيجية التعاملات الالكترونية، وتسهيل آليات التحويل الإلكترونية، لكن يبقى التحدي الذي يواجهنا هو كيفية تعبئة البنوك بمختلف الأجهزة التي تقرب المواطن منها، والاستثمار في خدمات النت والنقال، خصوصا وأنها انطلقت في مشروع "جزائر الكترونية 2013 "، لترقية التجارة، والمساهمة في تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني." [39]هذا دون أن نتطرق الى موضوع ضرورة وجود الخبرات والكفاءات البشرية المؤهلة القادرة على تسيير وتنفيذ مثل هذه المشاريع الواعدة، لأنّ مشروع واعد كهذا لابد أن يسير بواسطة كفاءات محلية، مشبعة بالوطنية وحب الخير للبلاد والعباد.

في نهاية هذا العنصر من الدراسة نؤكد بأنه لا يجب أن نكون عاطفيين في أحكامنا ولا شعبويين (من شعبوية) في طروحاتنا، ولذلك نقول صراحة بأنّ الجزائر مازالت في بداية الطريق، وأمامها طريق شاق للوصول الى تحقيق الأهداف المسطرة، هذه الأهداف التي تبقى حبرا على ورق في مكاتب الإدارات الجزائرية، التي لم تجد بعد سبلا للتفعيل ولا إمكانيات للتثمين.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأنّ فكرة التجارة الالكترونية في الجزائر مازالت رهينة البنوك التي لم تستطع التكيف بعد مع مختلف التطورات التي حدثت في العالم، هذه العملية التي لابد أن تشهد تطورات إيجابية في الأجل القريب وذلك حتى يتسنى لكل اطراف العملية الرقمية في التجارة بداية بالبنوك، والزبائن، والمؤسسات التجارية، والمحيط الذي تنتعش فيه هذه العمليات جميعا، أن تستفيد وتفيد من بعضها البعض لأنه الى اليوم هناك ملايير الدولارات تبقى خارج العملية الرقمية..

[39]. عبدو جنشر، التجارة الالكترونية في ميدان الاتصال رهينة البنوك الجزائرية: صالون النقال وتقنيات الدفع عن بعد، **جريدة الفجر**، يوم 20 . 04 . 2009، شوهد يوم 05 فيفري 2019، أنظر موقع انترنت: https://www.djazairess.com/alfadjr/108863

لكن يبقى أنّ هذا التأخر المسجل في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا التجارة الالكترونية، يمكن إيجاد الحلول له من خلال تفعيل المنظومة البنكية لتكون مواكبة لكل التفاعلات الحاصلة على المستويات الدولية والاقليمية، لأنه وللأسف الشديد سيبقى هذا الواقع المتخلف نقطة سلبية في حق دولة عظيمة بحجم الجزائر، جزائر المليون ونصف المليون شهيد، هذه الجملة التي لا يجب أن ينساها أي جزائري وفي أي مكان كان في هذا العالم الفسيح، لأنها تدل على جذوره وتاريخه.

قائمة المراجع:

أ . الكتب:

. أسامة عبد الخالق الانصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، الموقع الالكتروني كتب عربية.

ب . الدوريات والملتقيات والمذكرات

. سامية أيت امبارك، التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، عدد 33، 2016.

. حليمي فتح الله يزيد، واقع البنوك التجارية وتحدياتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ، دراسة ميدانية في مجموعة من البنوك الجزائرية، ماستر، علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، 2015 . 2016.

- رشيد علام، **عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي- دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال- فرع تجارة الكترونية، المملكة المتحدة، بريطانيا، 2010/2009.

- عبد القادر عبان، **تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر-دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص ادارة اعمال، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2016/2015

- فيصل بهلولي وعفاف خويلد، دور **الحكومة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية من خلال التجارب الدولية-تجربة الولايات المتحدة الامريكية نموذجا مع امكانية التطبيق في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول اصلاح الخدمة العمومية وتأهيل المرفق العام- الواقع، التحديات والافاق، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 17 و18 ديسمبر 2014.

- كريمة صراع، **واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.

ج . الجرائد:

. جريدة المغرب الأوسط، قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، تحسين أداء الإدارات والمؤسسات عن طريق التحول الرقمي، عدد 2330، يوم 25 نوفمبر 2017، الجزائر.

د . القوانين والتشريعات:

- أمر 01-02 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها و خوصصتها، (**الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية**، العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001).

- مقرر رقم 98-04 مؤرخ في 27 يوليو 1998، يتضمن اعتماد بنك، (**الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية**، العدد 63، الصادر في 26 أوت 1998.

- أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، (**الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية**، العدد 52، الصادر في 27 أوت 2003.

- نظام رقم 13-01 مؤرخ في 08 أبريل 2013، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، (**الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية**، العدد 29، المؤرخ في 02 يونيو 2013).

هـ : مواقع انترنت:

. عبدو جنشر، التجارة الالكترونية في ميدان الاتصال رهينة البنوك الجزائرية : صالون النقال وتقنيات الدفع عن بعد، **جريدة الفجر**، يوم 20 . 04 . 2009، أنظر موقع انترنت: https://www.djazairess.com/alfadjr/108863

. يومية الجزائر، عدد 2216، ليوم 13 ديسمبر 2018، الجزائر

https//www.elkhabar.com/press/article/132766

.http://www.startimes.com/?t=23061351

https://www.business4lions.com/2018/02/Definition-of-banks.html

. مصطفى محمود موسى، أنظر موقع انترنت:

https://kenanaonline.com/users/mostafamahmoud2020/posts/298752

.

https://www.business4lions.com/2018/02/Definition-of-banks.html

.http://30dz.yoo7.com/t275-topic